



## التقرير السابع عن التقدم في تنفيذ "باريس 3"

أفاد التقرير السابع عن التقدم في تنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لدعم لبنان – باريس 3 - بأن اتفاقات تمويل بقيمة 4,729 مليار دولار وقعت حتى نهاية ايلول 2008، مشيراً الى أن 23 في المئة من هذا المبلغ عبارة عن هبات، في حين أن 77 في المئة تأتي على شكل قروض، ولاقداً الى أن ما تم صرفه عملياً من المبالغ التي تنص عليها هذه الاتفاقات هو نحو 2,6 ملياري دولار.

وعرض التقرير للمستجدات في ما يتعلق بتطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي الذي قدمته الحكومة في المؤتمر، وأورد ملخصاً لما حققته كل من الجهات المعنية بهذه الاصلاحات في الفصل الثالث من السنة 2008، أي في الأسابيع الأولى من عهد حكومة الوحدة الوطنية التي تم تأليفها في 11 تموز المنصرم، ونالت ثقة مجلس النواب في 12 آب الفائت. وتضمن التقرير كذلك ملخصاً عن المبالغ التي تسلمها لبنان من الجهات المانحة، واتفاقات التمويل التي وقعها معها.

وفيما أفاد التقرير بأن وزارة المال واصلت العمل مع الجهات المانحة لتحويل تعهداتها الى التزامات، أشار الى أن مجموع قيمة اتفاقات التمويل التي تم توقيعها ارتفع الى 4,729 مليار دولار، أي بزيادة 20 مليون دولار في الفصل الثالث ( 15 مليوناً منها لدعم القطاع الخاص وأربعة ملايين لتمويل مشاريع). وبقيت نسبة الاتفاقات الموقعة من مجموع تعهدات الجهات المانحة التي شاركت في المؤتمر، نحو 63 في المئة. وأوضح التقرير أن 23 في المئة من الاتفاقات الموقعة تتعلق بهبات، في حين أن 77 في المئة تأتي على شكل قروض.

وقدّر التقرير قيمة المبالغ التي تم صرفها حتى نهاية ايلول 2008 بنحو 2,6 ملياري دولار، أي ما نسبته 56 في المئة من مجموع الاتفاقات الموقعة. وأعاد التقرير التراجع في وتيرة برمجة تنفيذ التعهدات المالية في الأشهر الستة الأخيرة، الى الوضع السياسي الصعب الذي كان قائماً، ثم الى عملية انتقال السلطة. كذلك تراجعت وتيرة الالتزامات الجديدة نظراً الى الانتهاء من توقيع معظم الاتفاقات المتعلقة بدعم الموازنة والقطاع الخاص. أما التعهدات المتبقية، فالقسم الأكبر منها مخصص لتمويل المشاريع، والاتفاقات في شأن هذا النوع تحتاج الى وقت أكبر.

وأشار التقرير الى أن الاتفاقات الخاصة بتمويل المشاريع بلغت قيمتها 1,034 مليار دولار، أي ما نسبته 30 في المئة من مجمل الاتفاقات الموقعة، علماً أن القيمة الاجمالية للتعهدات المخصصة

لدعم المشاريع هي 3,491 مليون دولار. وتم توقيع اتفاق جديد مع بلجيكا بقيمة ثلاثة ملايين يورو، في حين أقر مجلس النواب اتفاق قرض مع الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي. الى ذلك، وافقت كل من ايطاليا وألمانيا على مشاريع اضافية للبنان.

وارتفع الدعم العيني مليون دولار هي قيمة مشاريع تنفذها ماليزيا في جنوب لبنان، بينها انشاء عيادات طبية وآبار مياه.

وفي مجال دعم القطاع الخاص، تم توقيع اتفاق اضافي، وسجل ارتفاع في قيمة المبالغ التي تم صرفها. وزادت قيمة الاتفاقات الموقعة من 1,266 مليار دولار أميركي الى 1,280 مليار دولار، مما يعادل 87 في المئة من التعهدات المخصصة لهذا القطاع. والجديد في هذا المجال، استثمار جديد من مؤسسة التمويل الدولية. وارتفعت قيمة المبالغ التي تم صرفها في مجال دعم القطاع الخاص الى 645 مليون دولار، ويعود هذا الارتفاع خصوصاً الى صرف البنك الأوروبي للاستثمار 12 مليون يورو. وتمثل هذه الأخيرة الدفعة الثالثة من القرض الكامل الذي تبلغ قيمته 60 مليون يورو ويتولى مصرف لبنان ادارته. وبهذا يكون قد بلغ ما صرفه البنك من قيمة القرض الكاملة 47 مليون يورو، حيث يتوقع أن يتم صرف دفعة جديدة في الفصل الرابع من 2008.

أما الاتفاقات الموقعة للدعم من خلال وكالات الأمم المتحدة، فبقي اجماليها 122 مليون دولار. ووافقت ايطاليا على خمسة ملايين يورو لدعم مشاريع عدة. كذلك بقي اجمالي الاتفاقات الموقعة للدعم من خلال منظمات المجتمع المدني 88 مليون دولار، وافرت ايطاليا 3,8 ملايين يورو اضافية لمشاريع عدة.

وفي ما يتعلق بالمبالغ المخصصة لدعم الموازنة والتي تم توقيع اتفاقات في شأنها، فقد بقي مجموعها 1,875 مليار دولار، ولم يتم توقيع أي اتفاق اضافي حتى نهاية أيلول 2008، وكذلك لم تحصل أي زيادة على المبلغ الذي تم صرفه وهو 1,434 مليار دولار.

وجددت المجموعة التأسيسية لمانحي لبنان (Core group)، خلال اجتماعها نصف السنوي في واشنطن على هامش اجتماعات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، تأكيداً على "أهمية إيجاد سبل لتحرير مبالغ تعهدات المانحين التي لم تنفذ بعد، لا سيما من خلال إعادة تحديد وجهتها، بحيث تستخدم للدعم المباشر وغير المباشر للموازنة، علماً أن الدعم غير المباشر يتيح تسريع تنفيذ المشاريع القائمة.

وأيدت المجموعة "قرار الحكومة اللبنانية طلب دعم صندوق النقد الدولي في إطار المتابعة لبرنامج المساعدة الطارئة للنهوض بعد الكوارث والنزاعات المسلحة (EPCA)، مبدية "تطلعها الى انجاز الصيغة النهائية للاتفاق بين لبنان وصندوق النقد الدولي".

## الإصلاحات

وبحسب التقرير، "شهد الفصل الثالث من سنة 2008 توافقاً سياسياً على الإصلاحات الرئيسية، وعلى أولويات الانفاق العام. ويستلزم تنفيذ الإصلاحات اقرار مشاريع قوانين مهمة وتعديلات على قوانين أخرى، وهو ما شرع فيه مجلس النواب. ولم يحل انتظار اقرار هذه القوانين، والانتقال الى التمويل الكافي، دون تحقيق الوزارات المعنية بالإصلاحات تقدماً في هذا المجال.

في القطاع الاجتماعي، ستحصل وزارة الشؤون الاجتماعية من البنك الدولي على مبلغ 1,25 مليون دولار، هو جزء من هبة قيمتها ستة ملايين دولار، سيخصص لدعم اقامة آليات استهداف جديدة للمساعدات الاجتماعية، ووضع برنامج وطني لتحسين استهداف شبكات الأمان الاجتماعي للفقراء على أساس تفويم موضوعي للأحوال المعيشية للأسر.

وحققت وزارة التربية والتعليم العالي تقدماً ملموساً في استحداث "وحدة ادارة التخطيط والمراقبة والمعلومات" وفي تنفيذ نظام ادارة المعلومات التربوية، الذي وصل الى مراحل استكماله الأخيرة. وسارت خطة مكننة مكاتب الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وفق البرنامج الزمني.

في القطاع الاقتصادي والمالي، حققت وزارة المال تقدماً في مجال مكننة اجراءات التدقيق الضريبي، وشرعت في تطبيق نظام تسجيل المانيفست من بُعد لتسهيل التجارة. ومع اقرار مجلس النواب مشروع قانون احداث جهاز خاص لادارة الدين العام في وزارة المال على مستوى مديرية بدلاً من دائرة، باتت القاعدة متوافرة لتطوير قدرات ادارة الدين. أما وزارة الاقتصاد والتجارة، فخفضت الوقت الذي تحتاجه عملية تسجيل شركة، من 46 يوماً الى 11 يوماً، وهو عنصر أساسي في تشجيع اللبنانيين وغير اللبنانيين على الاستثمار. ووفرت مراكز تنمية الأعمال الأربعة التي أقيمت أخيراً، ضمانات لقروض في اطار "كفالات بلاس" و Innovative Schemes، بما يسهل اقراض الشركات.

وفي ما يخص البنى التحتية والخصخصة، تجري اعادة النظر في تسلسل الإصلاحات الأساسية في هذا المجال. وساهم استكمال التدقيق في حسابات مؤسسة كهرباء لبنان للعام 2002 في زيادة الشفافية المالية. ومع استكمال محطة كسارة التي تبلغ قدرتها 400 كيلو فولت، يكون لبنان قد أنهى مرحلة أساسية من عملية اندماجه في الشبكة الكهربائية الاقليمية. وصادر مجلس ادارة الهيئة المنظمة للاتصالات عددا من الأنظمة المهمة، منها ما يتعلق بنوعية الخدمات، وبالتسعير.